من سيطرة المرسل إلى خيارات المتلقي

أحمد الحبيشي

حال المثقف في عالم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لا يختلف عن حال الثقافة والإعلام .. كلاهما يواجهان خيارات صعبة وتحديات داخلية وخارجية تتطلب نمطاً جديداً من الأفكار والمفاهيم والأدوات الجديدة التي أصبحت كونية ومترابطة وانسيابية ، نتيجة الاستخدام المتزايد لتقنيات ومخرجات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

قبل الخوض في هذا الموضوع يتوجب القول إنّ الصورة العامة للمشهد الثقافي العربي واليمني تتسم بالاختناق والتأزم ، ما أدى إلى ضيق مساحة الإبداع وغياب قيمة الحوار الداخلي ووضوح حالة المستوى الثقافي عند العاملين والناشطين في مجال التعبير الإبداعي ، وصولاً إلى عجز النخب الثقافية ـ بمختلف مذاهبها الفكرية والسياسية والفنية ـ عن إدراك ما يجري حولها ، مما سيحدث لها في المستقبل !

ومن الصعب أن يظل مفهومنا للثقافة أو المثقف نمطياً وموروثاً عن الماضي القريب أو البعيد ، فيما العالم من حولنا يتغير على نحو مطرد ومتسارع ، الأمر الذي يستوجب الاعتراف بحقيقة أنّ العالم والوطن اليوم يختلفان عن العالم والوطن في القرن الماضي والقرون السابقة ، بمعنى أنّ الزمن الجديد والمغاير يتطلب بالضرورة مثقفاً جديداً أو ثقافة جديدة ومفهوماً جديداً لوظائف الثقافة والمثقفين .

لعل أبرز ما يميز الحقيقة الراهنة من تطور العالم المعاصر أنّ الثورة الجذرية في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات جعلت مصير العالم مرتبطاً بناتج عمل ونشاط العقول ، بعد أن تغيرت على نحوٍ جذري وظائف الثقافة .

ما أحوجنا اليوم للتعامل مع إشكاليات الثقافة والمثقفين من منظور جديد يتجاوز موروث طرائق التفكير والعمل القديمة والمفاهيم البالية والانعزال النخبوي ، سواء على مستوى السياسات الثقافية أو الإبداعات الفردية ، فكل الأطراف ينشط اليوم وسط عالم متغير وفوق ساحة كونية واحدة لا سيادة لأحد عليها سوى للعلم ، فكما جعلت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من الفضائين الطبيعي والإليكتروني مسافة ثقافية عابرة للحدود والقارات والقوميات ، فإنّها حوّلت هذه المسافة أيضاً إلى حقل معرفي يختزن ويستقبل ويبث جميع أنواع المعلومات في مختلف فروع المعرفة.

أجل أنّه فضاء غزير بالأفكار والمعارف والتصورات التي تخوض في قضايا الفلسفة والدين والأخلاق والسياسة ، وترصد أحوال الرياضة وأسواق المال والتجارة والصناعة والفن والأدب والموسيقى والسينما والهندسة الوراثية.

في ساحة هذا الفضاء الواسع تتلاقى العقول وتتحاور الثقافات وتتلاقح الحضارات ، وتقام المؤتمرات والمعارض الحية وحلقات الدردشة والمواجهات الساخنة عبر الأثير.. بمعنى أنّه فضاء بلا حدود للأفراد والجماعات.. للأفكار والتصورات.. للمعارف والمعلومات.. للرجال والنساء، حيث تتم عملية تاريخية جديدة لإعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والعالم.. بين المجتمعات والثقافات .. بين الحقيقة والأيديولوجيا.. بين العقل والحرية.

لم يُعد ثمة مجال للأفكار التي تحصر مفهوم الثقافة في طوطم مغلق ، خصوصاً بعد أن أصبحت الثقافة جزءاً أصيلاً من الفتوحات العلمية. ولقد ولى وإلى الأبد ذلك الزمان الذي كانت فيه الثقافة تطل على الواقع من أبراج الكلام والكتابة على أيدي نفر من المثقفين الذين يثورون على الواقع تارة ، وينهزمون أمامه أو ينسحبون منه أحياناً ، أو يحلمون بما هو أفضل منه في معظم الأحيان .

على امتداد قرون التاريخ في العصور السابقة كانت الثقافة الإنسانية تغتني وتتطور من خلال دورها في تحطيم أو تجسير المسافات التي تعزل الفكر عن الواقع ، حيث تراكمت إنجازات الفكر الإنساني في مجالات الفلسفة والأدب واللغة والتاريخ وغيرها من العلوم ، لتشكل وظيفة جديدة للثقافة الإنسانية ، وهي الدفع بحركة الحياة دوماً من القديم إلى الجديد.. ومن الثابت إلى المتحول.. ومن الحزن إلى الفرح. ومع تراكم إنجازات الثقافة الإنسانية بالارتباط الوثيق مع تراكم تحولات النشاط الاجتماعي للناس، جاء عصرنا الحديث ليخرج الثقافة من أبراج التأملات والأحلام إلى ساحات الفعل الإنساني ولينقلها من سكون الفكرة إلى حركة الواقع حيث طرحت الحياة على نحو علمي مهمة الربطة بين الفكر والممارسة.. وبرزت لأول مرة في التاريخ الإنساني ثقافة علمية بالارتباط الوثيق مع إنجازات الثورة التكنولوجية التي فتحت أمام البشرية طريق بناء العالم الجديد الذي حلم به المفكرون منذ سقراط وأرسطو في فجر تاريخ الحضارة المدنية ، وحتى الآن حيث يواصل الداعون إلى الإقامة الدائمة في الماضي حربهم البربرية ضد العقل والحداثة.

مما له دلالة عميقة أن بنية الثقافة المعاصرة اتسمت بطابعها الإنساني ، فلم يُعد المثقفون عبارة عن نخب من الدراويش والكهنة وحفظة النصوص ، بل أصبح المثقف عالماً فيما أصبح العلم منتجاً لثقافة معرفية.

في سياق التحولات المتسارعة التي أحدثتها الثورة الصناعية الثالثة ، في بُنية الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والأفكار الإنسانية ، اكتسب مفهوم القوة محتوى جديداً يقوم على أساس المعايير اللامتناهية للمعرفة .

لقد أصبحت القوة هي المعرفة ، والمعرفة هي القوة ، الأمر الذي أدى إلى أن يتميز الطور الراهن من مسار تطور العصر والحضارة المعاصرة بثورة المعلومات التي يتوقف عليها مدى النجاح في امتلاك مفاتيح المعرفة وبالتالي مفاتيح القوة .

ما من شك في أنّ أبرز ما يميز الألفية الثالثة الميلادية من التاريخ العالمين هي تلك التحولات العميقة التي جعلت من الإعلام قوة مستقلة ومحورية تمارس تأثيراً متعاظماً ، لا على سلوك الأفراد والمجتمعات فحسب ، بل على العلوم والثقافات والنظم السياسية والعلاقات الدولية والأسواق. وهناك سمة بارزة تميز العمليات الإعلامية في القرن الحادي والعشرين وهي صعوبة التعاطي مع نظم ونظريات الإعلام التي شاع استخدامها وتدريسها في المعاهد والجامعات خلال القرن العشرين المنصرم.. فهذه النظم والنظريات الإعلامية لم تُعد اليوم فاعلة بتأثير عاملين أساسيين: أولهما انهيار النظام الدولي القديم ، وانتهاء الاستقطابات الدولية لمرحلة الحرب الباردة، بعد سقوط واختفاء الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية الدولية.. أما الثاني فإنّه يأخذ مداه من خلال الميول الموضوعية للتطور الاقتصادي العالمي باتجاه عولمة الأسواق ورؤوس الأموال، بالارتباط الوثيق مع التقدم الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات، الأمر الذي أسهم في إيجاد فضاء إعلامي اتصالي عابر للحدود والقوميات ، بعد دمج الفضاء الطبيعي الذي تشغله الأقمار الصناعية بالفضاء الإليكتروني الذي تجسده شبكة الإنترنت العنكبوتية.

في القرن العشرين كان بمقدور عوامل مختلفة مثل الاقتصاد والدين والجغرافيا والأيديولوجيا ، أن تؤثر في طرق استخدام وسائل الإعلام بوصفها أداة اتصال تؤثر في سلوك الأفراد والمجتمعات.

وبالنظر إلى أنّ الاتصالات بين الناس تُعد من أبرز أشكال النشاط الاجتماعي الواعي والهادف للإنسان، فإنّها بالضرورة تساعد الناس على تعلم طرق جديدة لتغيير الأفكار وأنماط السلوك المختلفة.. وقد سهل التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين في ميدان النقل والمواصلات فرص توسيع قنوات التفاعل والاتصال بين الدول والشعوب والمجتمعات، سواء من خلال السفر أو من خلال الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة والرسائل البريدية والمحادثات الهاتفية ، الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق تبادل الخبرات والتجارب البشرية ، وتسريع عمليات التغيير في حياة المجتمعات والشعوب.

تأسيساً على ذلك بوسعنا القول إنّ تطور وسائل الاتصال الجماهيري في القرن العشرين المنصرم لم يؤثر فقط على آفاق عمليات التغيير في حياة الشعوب والمجتمعات ، بل أسهم في التأثير على فلسفة التغيير نفسها ، وانعكس هذا التأثير بالضرورة على فلسفة نظم الاتصال ونظريات الإعلام ، حيث تبلورت في القرن الماضي ثلاث مدارس إعلامية عالمية لكل منها أهدافها ووظائفها واقتصادياتها بما في ذلك نظام القيم الخاص بكل واحدة منها وهي :

١ النظام الإعلامي الاشتراكي.
٢ النظام الإعلامي الليبرالي.
٣ النظام الإعلامي الموجه في البلدان المستقلة حديثاً.

بصرف النظر عن تمايز تلك النظم الإعلامية واختلاف فلسفتها وأساليبها ومذاهبها التطبيقية، إلا أنّ فحص العلاقة بين هياكلها الاقتصادية وبين مقدار الاستقلالية والحرية لوسائل الإعلام العاملة في كل من تلك النظم الإعلامية ، يساعد على معرفة آليات تأثير الأشكال المختلفة لملكية وسائل الإعلام والموارد الاقتصادية المخصصة لها على مخرجات نشاطها العملي ، حيث يتجلى هذا التأثير بصورة مباشرة في مجالي المعلومات والرقابة ، مع الأخذ بعين الاعتبار شمولية استخدام وسائل الإعلام خلال حقبة الحرب الباردة كأدوات للدعاية والصراع السياسي والأيديولوجي والحروب وتكوين الرأي العام والتنمية والتعليم والإقناع والترفيه وتشكيل المواقف والاستعدادات.

لا ريب في أنّ انهيار النظام الدولي القديم واختفاء النظم الإعلامية التي أفرزتها حقبة الحرب الباردة، وتعاظم الميول الرامية إلى عولمة الأسواق وعولمة الإعلام ، لا ريب في أنّ كل ذلك طرح على بساط البحث ضرورة دراسة التأثير الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية والتقنية على فلسفة الإعلام في عالم يتسم بطغيان تكنولوجيا المعلومات، حيث لم يعد تدفق المعلومات مجرد قاسم مشترك يدعم السياسة والاقتصاد ، بل أنّ المعلومات أصبحت بذاتها هي الأخرى سلعة اقتصادية وثقافية وسياسية في آن واحد ، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنّ كثيراً من المفكرين الغربيين يرفضون اعتبار الإعلام في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات محوراً مشتركاً بين وظائف السياسة والاقتصاد والثقافة والتربية ونظام القيم ، على نحو ما كان عليه حال الإعلام في القرن العشرين، بل أنّهم ينظرون إليه في الظروف الجديدة الراهنة كقوة مستقلة بذاتها!!

الثابت أنّ محورية الإعلام تستلزم ارتباطه بمجتمعه وبنظام القيم الخاص به.. وعلى العكس من ذلك فإنّ استقلالية الإعلام تفترض عالميته ، بمعنى تجاوزه للحدود الجغرافية والسياسية والثقافية بين الدول والمجتمعات. وما من شك في إنّ مجرد طرح مفهوم كهذا عن الإعلام الحديث في عالم يتجه نحو العولمة ، لا يعني التسليم به من دون أية تحفظات.. بيد أنّ ذلك لا يعني تجاهل الإشكاليات والتحديات التي تفرزها تكنولوجيا الاتصال والإعلام على صعيد النظرية والممارسة ، وما يترتب على ذلك من ضرورة بلورة منظور جديد للإعلام يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنّ اندماج عمليات الاتصال وتدفق المعلومات في فضاء كوني واحد، يعود إليهما الدور الحاسم في نشوء مجموعة معقدة من التحولات النوعية، وفي مقدمتها التحول من الإعلام إلى الاتصال، ومن العُزلة إلى الاندماج، ومن سيطرة المرسل إلى خيارات المتلقي .

تأملات غاضبة في الأزمة اللبنانية!

عبد المنعم سعيد

استميح القارئ الكريم، عذرا في أن تكون لي تأملات في وقت يسقط فيه أهلنا بلبنان وفلسطين شهداء آلة عسكرية إسرائيلية غاشمة، ففي مثل هذه الحالة لا يوجد وقت للتأمل، وإنما للفعل والحركة. وأسأله السماحة أيضا إذا كانت التأملات غاضبة لأن ذلك ـ بالضرورة ـ يخلق تناقضا في المفاهيم، فالتأملات في العادة باردة هادئة موضوعية تسمح للعقل بالتفكير والتدبير؛ أما الغضب فهو حالة عاطفية ينطلق فيها الغيظ بلا حدود، فلا يكظمه حكمة، ولا تحده تجربة. ولكن التأمل هو ما نعرفه ونعبر عنه بالكتابة، أما الغضب فإن مصدره هو ما نشاهده هذه الأيام من قصة أو سيناريو أو فيلم يكاد يكون صورة طبق الأصل مما شاهدناه خلال العقود الستة الماضية.

ولمن قارب الستين من العمر مثلي، فإن مشاهدة نفس التجارب التي تمر بها الأمة بدون أن تتعلم مرة واحدة منها، هو أمر لا شك يدعو إلى الغضب، والغضب الشديد أيضا خاصة أن الأجيال الجديدة لا تعرف أكثر مما عرفته الأجيال القديمة.

فهل توجد أمة في العالم تدخل معركة بعد معركة ثم بعد ذلك تطلب منذ اليوم الأول للقتال وقف إطلاق النار، فإذا لم تفلح تطالب بالهدنة، وإذا لم تنجح فإنها ترجو خلق ممرات آمنة لقوافل الإغاثة؟. وهل توجد أمة في العالم تطالب الدنيا بأسرها بالمساعدة على وقف إطلاق النار، وتلوم مجلس الأمن وجماعة الدول الثماني الغنية وجماعات الدول الكثيرة الفقيرة والقوى الكبرى والعظمى والمتوسطة والصغرى على عجزها عن فرض وقف «فوري» لإطلاق النار؛ ويكون كل ذلك في الوقت الذي يعلن فيه طرف المعركة العربي انتصاره على العدو فيكون أول طرف منتصر في تاريخ العالم يطالب بوقف القتال قبل تحقيق أهدافه في طرد القوات الغازية؛ وفي حالتنا الراهنة استعادة الأسرى الذين بدأت المعركة من أجلهم؟!. وهل توجد أمة تطلب من العالم المساعدة في كل شيء من أول الإغاثة وحتى استعادة الحقوق المشروعة، بينما لا تكف في نفس الوقت عن لعنته صباح مساء وتعتبره مجموعة من الكفار مرة، وجماعة من الصليبيين مرة أخرى، ودول تابعة وخاضعة للولايات المتحدة الأمريكية مرة ثالثة حتى ولو كانت الناتج المحلي الإجمالي لواحدة منها يفوق ما لدى الدول العربية مجتمعة ولديها من القنابل والصواريخ النووية ما يكفي لإبادة الأرض. وهل توجد أمة لا تتغير عندما تنقلب الدنيا رأسا على عقب، وتنتهي الحرب الباردة وتأتي العولمة، وتصعد فيها الهند والصين وتدخل كلتاهما في علاقات استراتيجية مع الغرب ومن حولهما دول آسيا؛ وتظل الأمة تعتقد طوال الوقت أنه لا جديد تحت الشمس، وما كان صالحا زمن الحرب الباردة لا يزال صالحا في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر؟!

وهل توجد أمة في العالم تهيمن عليها وعلى روحها مجموعة من الراديكاليين الذين يأخذون الأمة من حلقها بسلسلة من الشعارات والهتافات والتقديرات المغلوطة والحسابات الخاطئة من كارثة إلى أخرى، ويحسبون عودة الاحتلال انتصارا طالما كان مصحوبا بالصمود والتصدي؟ وهل توجد أمة في العالم بعد نضال طويل ضد الاستعمار الفرنسي تحتفل لأن فرنسا وافقت على العودة بقواتها المسلحة إلى لبنان حتى ولو كانت ضمن قوات دولية «مقاتلة» تعمل ضمن إطار الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؟ وهل توجد أمة في العالم يصبح فيها من يحافظون على بلادهم من العدوان، ويعضون بالنواجذ على سلامة أراضيها أو يستعيدون أراضيهم المحتلة، مجموعة من المتخاذلين الضعفاء العجزة، بينما من يعرضون بلادهم للتدمير والاحتلال أبطالا ترفع لهم الصور في المظاهرات ويهتف لهم على شاشات التلفزيون؟

وهل يمكن في أمة من أمم العالم أن يجلس زعماء وقادة مثلما جلس أصحابنا لكي يقولوا بدون أن يطرف لهم جفن إن ما قاموا به كان نتيجة فشل عملية السلام، وكأن ما قاموا به هو بداية عملية حرب التحرير، أو أن عملية السلام لم تحرر سيناء وبعضا من الجولان وأراضي أردنية ومدنا فلسطينية؛ أو كأنهم لا يتحملون بعضا من المسؤولية في الأقل عن فشل عملية السلام هذه عندما قاموا بعملياتهم العسكرية بينما تجري عملية تسليم المدن الفلسطينية المحررة للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ وهي المدن التي لم تلبث أن أعيد احتلالها مرة أخرى لأن جماعات الراديكاليين منا كانت تريد بكل الطرق إثبات فشل عملية السلام؟

لماذا يحدث كل ذلك لنا دون غيرنا من الأمم ونسلم مصيرنا لمن يقودنا بالمهانة إلى أبواب الأمم المتحدة نطلب وقف إطلاق النار لكي نسمع المحاضرات عن طبيعة بلادنا وحضارتنا وثقافتنا وتخلفنا وعجزنا عن إدارة بلادنا؟ ومن المؤكد أنه لا توجد إجابة سهلة عن هذا السؤال، ولكن قديما قيل إن الأشرار ينتشرون لأن الأخيار يتوقفون عن إعلان مواقفهم، ويخجلون من الفخر بما يقومون به. وفي حالتنا، فإن الراديكاليين ينتشرون في ثياب مختلفة لأن المعتدلين والعقلانيين يصمتون حينما يجب الكلام، ولا يتحدثون عندما يجب الحديث. والقضية ليست أننا نستنكر السلوك الإسرائيلي العدواني المتغطرس والذي تعدى كل الحدود الإنسانية، ولا أننا ندين التقاعس الدولي عن إنقاذ شعب أعزل، ولكن الموضوع هو كيف نتعامل مع ذلك ونحرر أرضا ونقيم دولة مستقلة فيها مواطنون أحرار ليس فقط من المستعمر الأجنبي، أو من الاستبداد الداخلي، وإنما أيضا من حالات اللاعقلانية واللا منطق التي تزخر بها المنطقة العربية؟

إن الأزمة اللبنانية الراهنة لم تكن الأولى، وبالتأكيد فإنها لن تكون الأخيرة، وعندما وقف عدد من الدول العربية موقفا منتقدا من حزب الله في بداية المعركة لم يكن ذلك تأييدا لإسرائيل كما قال البعض منا، وإنما كان طرحا ملتزما بواجب الحفاظ على الأرض العربية والشعب العربي اللبناني. ومن المدهش أن جماعة الراديكاليين العرب لم تجد غضاضة في الترديد الفوري لما تقوله إسرائيل في هذا الشأن وكأنه الحكمة بعينها بينما هو في الواقع لعب صهيوني على الحبال التي نصبتها الجماعات الراديكالية. وعلى أية حال، فقد التحمت الأغراض والأهداف فأعيد احتلال الجنوب اللبناني، ودمر لبنان، وتم استدعاء قوات أجنبية لفرض الوصاية على لبنان مرة أخرى حتى ولو لم يصفها أحد بهذا الوصف. وأصبح على الدول العربية المعتدلة العاقلة أن تعيد بناء لبنان التي أعادت بناءه منذ سنوات قليلة لكي يعاد هدمه مرة أخرى، فهل هذا هو ما نريده في قادم الأيام والأعوام، فتكون المهمة ليس تنمية البلاد العربية وإنما إعادة إعمارها؟

والحقيقة أن ذلك ليس هو ما نريده، وبالتأكيد، فإن الذين أعلنوا احتقارهم للعقلانية والواقعية كانوا يصوتون للمغامرة والجنون. وما نحتاجه تصويت من نوع آخر، وفي وقت من أوقات الأزمة بدا وكأن المعتدلين والعقلاء استجمعوا قواهم لصالح الأمة، واتخذوا مواقف رافض لما تفعله إسرائيل، ولكنه في الوقت نفسه ناقدا لسلوك المغامرين الراديكاليين. ولكن مع مرور الوقت، واحتدام الأزمة، وسقوط الضحايا، وانتهاز إسرائيل للفرصة التي قدمها لها حزب الله على طبق من ذهب وتوغلها في الأراضي اللبنانية لكي تقوم بأعمالها الوحشية والبربرية، ما لبث الصوت أن خفت، وخلت الساحة إلا من المزايدين، وتكررت القصة العربية بحذافيرها التي تكررت بها على مدى ستة عقود، وحسبي الله وهو نعم الوكيل!!

* مفكر مصري

الأمريكيون أكثر ثراءً اليوم لكنهم ليسوا أكثر سعادة

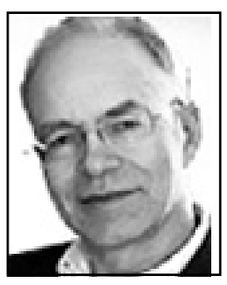

بيتر سِنجر*
ترجمة / مايسة الحارثي

تُرى هل تكون أكثر سعادة إذا ما كنت أكثر ثراءً؟ .. يظن العديد من الناس أن الثراء من شأنه أن يجعلهم أكثر سعادة، إلا أن هذا غير صحيح. ولكن هناك بحث استغرق عدة سنوات يشير إلى أن تعاظم الثروة قد يعني قدراً أعظم من السعادة، ولكن بين ذوي المستويات المتدنية من الدخل فقط. فالناس في الولايات المتحدة على سبيل المثال، أكثر ثراءً في المتوسط من الناس في نيوزيلندا، لكنهم ليسوا أكثر سعادة. وعلى نحو أكثر إثارة، سنجد إن الناس في أستراليا، أو فرنسا، أو اليابان، أو ألمانيا لا يبدون أكثر سعادة من الناس في دول أكثر فقراً مثل البرازيل، وكولومبيا، والفيليبين،الحقيقة أن المقارنة بين الدول ذات الثقافات المختلفة تشكل صعوبة كبيرة، لكن نفس التأثير يتجلى في داخل كل دولة، باستثناء الفئات ذات الدخول المتدنية للغاية، على سبيل المثال ١٢ ألف دولار سنوياً في الولايات المتحدة. أما فيما بعد هذه النقطة، فإن الزيادة في الدخل لا تحدث فرقاً كبيراً فيما يتصل بسعادة الناس. فالأمريكيون أكثر ثراءً اليوم مما كانوا عليه في خمسينيات القرن العشرين، لكنهم ليسوا أكثر سعادة. والأمريكيون من ذوي الدخول المتوسطة اليوم ـ حيث يبلغ دخل الأسرة ما بين خمسين ألفاً إلى تسعين ألف دولار سنوياً ـ يتمتعون بمستوى من السعادة يكاد يكون متماثلاً مع مستوى السعادة لدى الأمريكيين الأكثر ثراء، أي الأسر التي يتجاوز دخلها تسعين ألف دولار سنوياً.

توجه أغلب دراسات المسح الخاصة بمسألة السعادة سؤالاً بسيطاً إلى الناس بشأن مدى رضاهم عن حياتهم. والحقيقة أننا لا نستطيع أن نعول كثيراً على نتائج مثل هذه الدراسات، وذلك لأن هذا النوع من الحكم على "الرضا عن الحياة" إجمالاً قد لا يعكس مدى استمتاع الناس حقاً بالكيفية التي يمضون بها أوقاتهم.

ولقد حاول زميلي في جامعة برينستون دانييل كانيمان، ومعه العديد من الباحثين المساعدين، أن يقيس مدى شعور الناس بالرفاهية على نحو موضوعي من خلال سؤالهم عن مزاجهم النفسي أثناء فترات متعددة من اليوم. وفي مقال نشر في مجلة "علوم" في الثلاثين من يونيو، قرر هؤلاء الباحثون أن البيانات التي حصلوا عليها تؤكد أن العلاقة المتبادلة بين الدخل والسعادة ضئيلة للغاية. وعلى النقيض من ذلك، وجد كانيمان وزملاؤه أن الناس من ذوي الدخول الأعلى يمضون وقتاً أطول في ممارسة أنشطة مرتبطة بمشاعر سلبية، مثل التوتر والإجهاد. فبدلاً من توفر المزيد من وقت الفراغ لدى هذه الفئة من الناس، فإنهم يمضون وقتاً أطول في العمل والاستمرار في العمل. كما كشفت الدراسة أنهم كثيراً ما يعانون من حالات مزاجية يصفونها بأنها عدوانية، أو غاضبة، أو قلقة، أو متوترة.

بطبيعة الحال، لا شيء جديد في الفكرة التي تقول إن المال لا يشتري السعادة. والحقيقة أن العديد من الأديان تؤكد لنا أن سعينا إلى اكتناز كل ما هو مادي يعود علينا دوماً بالتعاسة. كما ذكرنا فريق "البيتلز" ذات يوم أن المال لا يستطيع أن يشتري الحب. وحتى آدم سميث، الذي أخبرنا أننا لا نحصل على غذائنا نتيجة لكرم من القصاب (الجزار)، ولكن نتيجة لرغبته في تحقيق مصلحة شخصية، وصف لنا ملذات الثروة التي نتصورها جميعاً بأنها مجرد "وهم" (مع أنه نفس الشخص الذي أنشأ فكرة تحول الإنسان إلى آلة صناعية).

لكن كل ذلك يحمل في طياته نوعاً من المفارقة. فما الذي يجعل الحكومات تركز بشكل كامل على زيادة الدخل الوطني للفرد؟ وما الذي يجعل العديد منا يناضلون في سبيل الحصول على المزيد من المال، إن كان ذلك لن يجعلهم أكثر سعادة؟

ربما تكمن الإجابة في طبيعتنا ككائنات هادفة. فقد تطور الإنسان من كائن مرغم على العمل الشاق سعياً إلى إطعام نفسه، أو بحثاً عن رفيق أو رفيقة، أو تربية الأطفال. والمجتمعات البدوية المرتحلة على سبيل المثال لم تكن تجد أي مغزى من امتلاك أي شيء لا تستطيع أن تحمله معها في ترحالها، ولكن بمجرد أن استقر الإنسان في مكان واحد وبدأ في إنشاء نظام النقود، انتفى ذلك القيد الذي كان يحدد نطاق الملكية والحيازة.

قد يشكل جمع المال واكتنازه، إلى درجة معينة، تأميناً ضد أوقات الشدة، لكن اكتناز المال اليوم أصبح غاية في حد ذاته، أو وسيلة لقياس مكانة الفرد أو مدى نجاحه، أو هدفاً يلتجأ إليه الإنسان حين لا يستطيع أن يفكر في أي سبب آخر يجعله يقوم بأي عمل، لكنه يشعر بالملل إذا لم يفعل أي شيء. إن جمع المال يمنحنا شيئاً نقوم به ويبدو في النهاية وكأنه يستحق الجهد، ما دمنا لا نفكر أو نتأمل أكثر مما ينبغي في السبب الذي يجعلنا نجمع المال.

ولنتأمل في هذا السياق حياة المستثمر الأمريكي وارين بوفيه الذي بلغ من العمر ٧٥ عاماً. لقد ظل وارين بوفيه لأكثر من نصف قرن من الزمان يجاهد من أجل جمع ثروة هائلة. وطبقاً لمجلة فوربس فهو ثاني أغنى شخص في العالم بعد بل جيتس، حيث بلغت الأصول التي يمتلكها ٤٢ مليار دولار أمريكي. إلا أن أسلوب حياته الحريص يبين لنا على الرغم من ذلك أنه لا يستمتع على نحو خاص بإنفاق مبالغ كبيرة من المال. وحتى لو كانت ميوله أكثر سخاءً أو إسرافاً فلسوف يتطلب الأمر قدراً عظيماً من الضغط حتى يبادر إلى إنفاق ما يزيد على كسرة ضئيلة من ثروته.

ومن هذا المنظور نستطيع أن نقول إن الجهود التي بذلها بوفيه لجمع المزيد من المال، بعد اكتسابه لأول بضعة ملايين في ستينيات القرن العشرين، كانت بلا أي مغزى على الإطلاق. ترى هل وقع بوفيه فريسة "للوهم" الذي وصفه آدم سميث، والذي درسه كانيمان وزملاؤه على نحو أكثر تعمقاً؟

كان من قبيل المصادفة البحتة أن ينشر مقال كانيمان في نفس الأسبوع الذي أعلن فيه بوفيه عن أضخم تبرع خيري في تاريخ الولايات المتحدة ـ ثلاثين مليار دولار أمريكي لمؤسسة بل وميليندا جيتس، وسبعة مليارات أخرى لمؤسسات خيرية أخرى. وحتى إذا ما قمنا بتعديل قيمة التبرعات التي قدمها أندرو كارنيجي أو جون دي روكفلر تبعاً للتضخم، فلسوف نجد أن ما تبرع به بوفيه أعظم قيمة مما تبرع به أي منهما.

في خطوة مفاجئة واحدة أعطى بوفيه لحياته مغزى عميقاً. وإذا ما علمنا أن بوفيه ملحد فإن هذا ينفي أي اعتقاد بأن تلك الخطوة الخيرة التي أقدم عليها كانت بدافع من أي اعتقاد بأن هذه الخطوة قد تعود عليه بأي مصلحة في الحياة الآخرة. بماذا تنبئنا حياة بوفيه إذاً فيما يتصل بطبيعة السعادة؟

ربما كان الوقت الذي أمضاه بوفيه من حياته في حالة مزاجية إيجابية، كما قد نستنتج من بحث كانيمان، أقل مما لو كان قد اعتزل العمل عند نقطة ما أثناء الستينيات، فعاش على الأصول التي تمكن من جمعها حتى ذلك الوقت، وأنفق المزيد من الوقت في ممارسة لعبة البريدج. ولكن من المؤكد أنه لو كان قد فعل ذلك لما كان اليوم قد شعر بذلك النوع من الرضا الذي يغمره الآن حين يفكر أن جهده الشاق طيلة حياته ومهاراته غير العادية في استثمار الأموال، سوف تساعد عن طريق مؤسسة جيتس في علاج الأمراض التي تتسبب في وفاة الملايين من البشر الأكثر فقراً وإصابتهم بالعجز. الحقيقة أن بوفيه يذكرنا بأن السعادة قد لا تكون في النهاية مجرد حالة مزاجية طيبة فحسب.

* أستاذ أخلاق الطب الحيوي بجامعة برينستون الأمريكية

المجتمع الدولي: مسمّى زائف واصطفاف أعمى خلف أمريكا

صبحي حديدي*
s.hadidi@libertysurf.fr

العدوان الإسرائيلي البربري الهمجي الوحشي (رجاء أن يعذرنا العقلانيون إذْ نصرّ على استخدام هذه الصفات) مثال جديد على العديد من الأمثولات العتيقة المكرورة التي تصنع تاريخ النظام الدولي المعاصر، أو ذاك الحديث والحداثيّ بأسره لمن يشاء، وتنتج وتعيد إنتاج أخلاقياته ومعاييره وخطاباته وعلاماته. ويكفي الآمل خيراً في هذا النظام أن يستعرض الجدل الطويل المضني (أين منه سفسطة البيزنطيين!) الذي شهدته بروكسيل قبل أيام، حول الفارق بين "وقف إطلاق النار" و"وقف الأعمال العدائية"، الذي غرقت فيه ديمقراطيات الاتحاد الأوروبي قبل أيام، وفي الآن ذاته كان الوحش الإسرائيلي البربري الهمجي يواصل الإجهاز على المزيد من المدنيين في لبنان، فيقتل عشوائياً، ولا يبقي حجراً على حجر، ويضرب ويقصف وينسف ويدمّر، شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً...

مصيبة هذا النظام ـ الذي، للتذكير فقط، يُختصر بين الفينة والأخرى إلى عبارة واحدة وحيدة، غائمة جامعة مانعة في آن، هي: "المجتمع الدولي" ـ لا تقتصر على ارتداده إلى سلوك سابق مكرور أثبتت الوقائع إفلاسه وعواقبه الوخيمة فحسب، بل كذلك في أنّ الارتداد ينطوي على الانحطاط أكثر فأكثر، نحو عواقب أشدّ أذى وأبعد أثراً. وفي الماضي كانت صيغة الكليشيه المعتادة في اندلاع حروب إقليمية أن يطالب "المجتمع الدولي" دون سواه بوقف إطلاق النار فوراً، إنْ لم يكن بدافع النفاق ورفع العتب، فعلى الأقلّ بغية إفساح المجال أمام القوى الكبرى المعنية ببعض أو جميع أطراف الاقتتال (وهي، دائماً وأبداً، معنية بالضرورة!) كي تتساوم وتتفاهم وتتفق.

الآن تعمد الولايات المتحدة، وخلفها يلهث رئيس الوزراء البريطاني توني بلير كما يليق به أن يفعل عادة، إلى إسقاط واجب الحدّ الأدنى هذا، الذي كانت تتمسح به في الماضي ولعلها ستتمسح به مجدداً في أية سانحة قادمة مختلفة السياقات، فتمتنع عن المطالبة بوقف إطلاق النار، وتعلن أنّه "غير مفيد الآن". أكثر من هذا، تضغط أمريكا على حلفائها وسائر الأجرام الدائرة في فلكها كي لا يصدر أيّ قرار عن أية جهة دولية (مؤتمر روما، مجلس الامن الدولي، الإتحاد الأوروبي...) يشير إلى العبارة الرجيمة: وقف إطلاق النار. وبالطبع، لا يخفى على أحد أن هذا الرفض يمنح الدولة العبرية كلّ الوقت، بل الوقت المفتوح بلا قيود ولا ضوابط، كي تنهي ما تشاء من مهامّ في جنوب لبنان. وما دامت المقاومة اللبنانية صامدة وباسلة، بل وتردّ الصاع صاعين أحياناً في مستوى القتال المرن المتحرّك غير الكلاسيكي، فإنّ العدوان الإسرائيلي لا يتعجّل البتة فيتمهل ويتباطأ ويقلّب الرأي كلّ يوم في أمد العدوان: أسبوع آخر، ١٠ ـ ١٤ يوماً، أسابيع أو أشهر غير محددة، حتى تتحقّق أغراض الحرب!

والأيام الأخيرة برهنت من جديد (وكأنّ أحداً يظلّ بحاجة إلى برهان!) أنّ أوروبا العملاقة الموحدة، القارّة العجوز العريقة وأمّ الأنظمة الإستعمار وفلسفات الأنوار وأنظمة لديمقراطية في آن معاً، عاجزة تماماً عن اعتماد سياسة خارجية مستقلة قيد إنملة عن تلك السياسات التي تعتمدها الولايات المتحدة، مؤقتاً أو على المدى الإستراتيجي، إزاء سلسلة طويلة من الملفات الدولية الشائكة، وعلى رأسها قضايا الشرق الأوسط بالطبع. وعلى سبيل المثال، أشارت التقارير إلى أنّ فنلندا، التي تترأس الإتحاد الأوروبي حالياً، صاغت مشروع قرار يدعو على وقف فوري لإطلاق النار، كما يتضمن عبارة اخرى رجيمة تحذّر من أنّ "عدم الاكتراث بالتنبيهات الضرورية لتفادي وقوع خسائر في الحياو المدنية يعدّ انتهاكاً صارخاً للقوانين الإنسانية الدولية". وبالطبع، سقطت العبارتان، ليس نزولاً عند رغبة بريطانيا وحدها هذه المرّة، بل كذلك إرضاءً للوفود الألمانية والتشيكية والبولندية والدانمركية!

المثال الثاني، ولكن من الواقعة ذاتها، أنّ الدبلوماسية الفرنسية هللت لهذا القرار الأوروبي، فاعتبرته انتصاراً لمساعيها وتدشيناً لـ "حزمة" التسوية التي ستفضي إلى نشر قوّات حفظ سلام متعددة الجنسيات، وتطبيق القرار الأممي ١٩٥٩، ولقد تناسى وزير خارجيتها فيليب دوست ـ بلازي